

العنوان: الزراعة المغربية خلال مرحلة الحماية الفرنسية

المصدر: أعمال الندوة الوطنية : الفلاحة في تاريخ المغرب

الناشر: كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز والجمعية المغربية للبحث التاريخي

المؤلف الرئيسي: بياض، الطيب

التاريخ الميلادي: 2015

مكان انعقاد المؤتمر: فاس

الهيئة المسؤولة: كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز - مختبر البيبليوغرافيا التحليلية والتوثيق للتراث المغاربي - شعبة التاريخ والجمعية المغربية للبحث التاريخي

الشهر: ديسمبر

الصفحات: 187 - 206

رقم MD: 1039689

نوع المحتوى: بحوث المؤتمرات

اللغة: Arabic

قواعد المعلومات: HumanIndex

مواضيع: تاريخ المغرب، الحماية الفرنسية، الزراعة في المغرب

رابط: http://search.mandumah.com/Record/1039689

الزراعة المغربية خلال مرحلة الحماية الفرنسية

الطيب بياض*

شكلت الفلاحة عصب الاقتصاد بالمغرب، فهي التي كانت تضمن تغذية الساكنة، وتوفر ما يمكن تصديره من منتجات البادية المغربية التي ظلت إلى حدود مجيء المستعمر الفرنسي الحاضنة لحوالي 90% من الساكنة المغربية، تقوم أنشطتها أساسا على زراعة الحبوب وتربية الماشية، وهو ما أثار شهية المعمرين الأوربيين الذين استعملوا شتى السبل لكسب مجالات استيطانية في مختلف البوادي المغربية وهم يحملون في ذهنهم صورة مثالية لمغرب كان جزءا من "مخزن روما" القديم. غير أن مجيء المعمرين الأوربيين لم يكن ليعني الانتقال الآلي من هيمنة زراعة الحبوب إلى تنوع في المزروعات، إذ يسجل أحد الدارسين الفرنسيين في كتاب له حول الاقتصاد المغربي أنه إلى حدود سنة 1930 ظلت زراعة الحبوب تغطي ما يفوق 90% من الأراضي المزروعة في المغرب[1]. لذلك قامت خلال هذه الفترة ستة بعثات من المعمرين الفرنسيين بزيارة لكاليفورنيا بحثا عنما أسماه أحد الباحثين بوصفة علاجية لفلاحة كولونيالية في حالة احتضار[2]. وخلال سنة 1934، ظهرت سياسة فلاحية استعمارية جديدة مقتبسة من كاليفورنيا تقوم على تنمية السقي وتصدير الحوامض، وهي السياسة نفسها التي ما زال المغرب ينهجها إلى اليوم.

فأي واقع كانت تعيشه الزراعة المغربية قبل الحقبة الاستعمارية؟ وماهي أسباب التفاوت في الاختيارات الفرنسية بشأن الزراعة المغربية خلال الفترة الاستعمارية؟ وكيف ظهرت المجالات المسقية بالمغرب إبان هذه المرحلة؟ ومن المستفيد من هذه المتغيرات التي شهدتها الزراعة المغربية خلال المرحلة الاستعمارية؟

---

* أستاذ باحث بكلية الآداب عين الشق الدار البيضاء.

1- Hoffherr René, **L'économie marocaine,** Sirey, Paris, 1932, pp. 145-146.

2- Swearingen,Will, D, **Moroccan mirages Agrarain dreams and deceptions1912-1986,** I.B. TAURIS and Co Ltd, Publishers, London 1987, p. 64.

أولا: واقع الزراعة المغربية خلال مرحلة ما قبل الاستعمار

لعل أول ما يواجه الباحث المهتم بالتاريخ الاقتصادي للمغرب المعاصر والراهن هو الندرة في المادة المصدرية؛ فكتابات الإخباريين أغفلت الحديث عن الجوانب الاقتصادية، في الوقت الذي أسهبت في القضايا السياسية والعسكرية، لذلك كان حظ الباحث عن أخبار الفلاحة المغربية خلال مغرب ما قبل الاستعمار عاثرا معها، وكان عليه أن يستقصي معلوماته من مضان أخرى، قد تجود بإشارات مفيدة تهم عمله كما هو الشأن بالنسبة لنصوص الرحالة الأوربيين الذين زاروا المغرب خلال هذه الفترة ودونوا انطباعاتهم عن حال البادية المغربية، رغم ما يشوب هذه النصوص من تعميم وإسقاط وتشويه للحقائق التاريخية[3].

غير أن الباحث يمكن أيضا أن يجد شذرات من مادته التي تهم الموضوع في نصوص الرحالة المغاربة الذين زاروا أوروبا وتحدثوا عن الزراعة المغربية عند وصفهم للزراعة الأوروبية من باب الشيء بالشيء يذكر[4]. كما أن بعض الأعمال المونوغرافية تجود بمعلومات مهمة تهم الزراعة المغربية خلال مرحلة ما قبل الاستعمار، بيد أنها ظلت مقتصرة على معطيات تهم التاريخ المحلي، يصعب تعميمها. ليبقى على الباحث المهتم بتاريخ الفلاحة المغربية خلال القرن التاسع عشر أن يعتمد على دراسات عميقة إما لباحثين مغاربة من خارج حقل التاريخ، وتحديدا باحثين في الاقتصاد[5]، أو لباحثين أجانب[6]. غير أن التقارير القنصلية يمكن أيضا أن تكون مفيدة في هذا الباب إن استطاع الباحث التوصل إليها. فبمقتضى مرسوم 26 مارس 1866، قررت فرنسا إجراء

---

[3]- Laroui Abdellah, **Les origines sociales et culturelles du nationalisme marocaine, 1830-1912**, Ed. Centre culturel Arabe, 1993, p. 34.

[4]-محمد بن عثمان، **الإكسير في فكاك الأسير**، تحقيق محمد الفاسي، منشورات المركز الجامعي للبحث العلمي، الرباط، 1965.محمد الصفار، **رحلة الصفار إلى فرنسا 1845-1846**، تحقيق سوزان ميلار، ترجمة خالد بن الصغير، منشورات كلية الآداب، الرباط، 1995.محمد السايح، **أسبوع في باريس 1922**، تحقيق سليمان القرسي، منشورات دار السويدي للنشر والتوزيع، أبو ظبي، 2004.

[5]- Salahdine Mohammed, **Le Maroc: Tribus, Makhzen et colons, essai d'Histoire économique et sociale**, Ed. L'Harmattan, Paris, 1986; Ben Ali, Driss, **Le Maroc précapitaliste**, Société marocaine des Editeurs réunis, 1983.

[6]- Nicolas Michel, **Une économie de subsistance, Le Maroc précolonial**, Ed. Institut français d'Archéologie Orientale, Le Caire, 1997;Graux, Lt. Col, **Le Maroc, sa production agricole**, Sirey, Paris, 1912; Swearingen, **Moroccan**,op. cit.

بحث زراعي واسع حول الإنتاج الفلاحي بفرنسا ومستعمراتها والدول الأخرى للتمكن من معرفة أعمق للاقتصاد القروي الفرنسي بشكل مقارن مع الاقتصاديات الأخرى. ولإنجاز هذه المهمة تم إعداد استمارة محكمة ومفصلة تحتوي على ما لا يقل عن 150 سؤال موزعة على 26 عنوان تهم نظام الملكية، والقرض، واليد العاملة، والمنتوجات الزراعية... وتكلفت القنصليات الفرنسية بإنجاز هذا التحقيق وملء الاستمارات لدى مختلف دول العالم.

هكذا كان على البارون أمبي "داكان " (Amyéd'Aquin) وزير فرنسا المفوض بطنجة أن يوجه الموظفين القنصليين المشتغلين تحت إمرته لتجميع كل المعطيات المتعلقة بالفلاحة المغربية منذ نهاية سنة 1866[7].

تم تجميع المعطيات في ربيع 1867 وتكثيفها من طرفداكان(d'Aquin) في تقرير جامع صدر سنة 1868، يمكن من خلاله رسم صورة تقريبية للزراعة المغربية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر. فأهم المنتجات الزراعية حسب التقرير هي الحبوب بمساحة تقدر بما بين 700000 و800000 هكتار، ثم القطاني بـ 200000 هكتار. كما ذكر التقرير أيضا زراعة الأرز دون تحديد مساحتها. ومن الجدير التنبيه، حسب "جون لوي مييج" (Jean Louis Miège.) ، أنه ما بين 1840و1842 حملت السفن الفرنسية إلى ميناء مارسيليا حوالي 200 قنطار من الأرز المغربي، وهو مؤشر على تأثير التجار الأوربيين المتزايد في اختيار المنتجات المزروعة خاصة في المناطق الساحلية القريبة من الموانئ. وفي هذا الصدد، سجل التقرير تنامي المساحة المزروعة من الحمص والذرة المطلوبين أوروبيا، وتزايد المساحة المخصصة لزراعة الخضروات بسبب تمدد الاستيطان الزراعي. أما ضواحي المدن المشهورة بالصناعة التقليدية مثل فاس ومراكش وتطوان، فعرفت انتشارا لزراعة القنب والكتان لتزويد الصناعة المحلية بالمواد الأولية. غير أن التقرير سكت عن زراعة القطن الذي صار الطلب عليه متزايدا في الأسواق العالمية خلال هذه المرحلة. وقد تراجعت زراعة هذا الأخير بالمغرب لتنحصر ابتداء من سنة

7- Miège, J. Louis, « Une enquête sur le Maroc agricole en 1867 », in **B.E.S.M**, vol. XlX, No.61, Mars 1956, p. 243.

1865 بجوار مدينتي الجديدة وسلا. كما تم إهمال البرتقال الذي تطور إنتاجه بشمال البلاد، حيث غذى حركة الصادرات في اتجاه إسبانيا وجبل طارق[8].

يبقى أن التقرير سجل بوضوح تحول ضواحي المدن الساحلية، وخاصة المدن الموانئ، بالتدريج إلى إنتاج زراعي تحت الطلب الأوروبي، خاصة مع تزايد البؤر الاستيطانية[9]. أما باقي الداخل المغربي فقد ظل بعيدا عن توجيهات أو طموحات التجار الأوروبيين، قابعا في أشكاله التقليدية في الإنتاج، زاهدا في البحث عن تغذية الساكنة فقط ضمن اقتصاد قلة وكفاف منذور للمعاش وليس للكسب المفضي إلى التراكم والرواج. والحصيلة، أننا أمام زراعة افتقدت إلى فئة مزارعين رائدة وذات مشاريع تحديثية لغياب فئة اجتماعية طموحة تطور الضيعات بجوار المدن كما حصل في أوروبا، أو تستثمر في مشاريع أكثر إنتاجية في أعماق البوادي، لهيمنة ثقافة الاكتناز وغياب روح الاستثمار نتيجة سيادة منطق "التتريك" والمصادرة الذي نهجه المخزن في علاقته مع أعيان وكبراء القبائل وقوادها. فدفع الخوف من المصادرة ذوي الجاه والثروة إلى دفن أموالهم تحت الأرض عوض استثمارها في مشاريع زراعية وغيرها[10].

عانت الفلاحة المغربية من توالي سنوات الجفاف التي كانت تدوم أحيانا لفترات طويلة، كان آخرها تلك التي امتدت خمس سنوات بشمال المغرب بين 1878و1883 وإلى سبع سنوات في الجنوب أي إلى غاية سنة 1885. كما عانت من الاجتياح الكثيف لجحافل الجراد، إذ يذكر "نيكولا ميشال"(Michel (Nicolas)أنه بين 1800 و1912 اجتاح الجراد 32 مرة جهات مختلفة من البلاد في ظل انعدام إمكانية محاربته"[11]. ينضافإلى جانب هذه المشاكل،عائق البنية العقارية المعقدة وغير المحفزة، والتي لم تمنح السلاسة والمرونة الكافية للاستثمار الزراعي، ذلك أن الملكية الخاصة للأرض لم تكن منتشرة في المغرب قبل الحماية، وكانت محدودة جدا ومحصورة في أراضي بعض العائلات الكبيرة. وكانت الأرض تنقسم في المغرب من الناحية القانونية إلى:

8- Ibid, pp. 245-246.

9- Miège, « Une enquête», op. cit, p. 247.

10- الطيب بياض، **المخزن والضريبة والاستعمار، ضريبة الترتيب 1880-1915**، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2011، ص. 36-37.

11- Nicolas,**Une économie**, op. cit, pp. 70-74.

-1الأراضي الجماعية أو أراضي القبائل، وهي أراضي في ملكية الجماعة ولا يمكن التصرف فيها أو تفويتها.

- 2أراضي المخزن، وهي أراضي تابعة للدولة وتشمل الأملاك المخزنية وكل ما يمكن امتلاكه لأنه في مصلحة العموم (وديان، شواطئ، غابات...).

- 3 أراضي الجيش، وهي أراضي تابعة للدولة أقطعتها لبعض القبائل نظير خدماتهاالعسكرية لصالح المخزن.

- 4 أراضي الأحباس، وهي الأراضي التي جرى توقيفها على الأحباس وهي كذلك لا يمكن تفويتها.

- 5أراضي الخواص، وهي أراضي في ملكية الأفراد لكن كما سبقت الإشارة إلى ذلك ظلت محدودة مجاليا[12].

لم يكن هذا التعقيد العقاري فقط غير محفز للإنتاج والاستثمار الفلاحي بالنسبة للمغاربة، بل شكل حاجز صد قانوني بالنسبة للأوربيين المتلهفين لامتلاك الأراضي المغربية، مما جعلهم يناورون عن طريق نظامي المخالطة والحماية القنصلية، قبل أن يطرحوا الموضوع للتفاوض، على أساس أحقيتهم في امتلاك العقار مقابل أدائهم للضرائب الفلاحية. وهو موضوع أشارت إليه المواد 11 و12 و13 من مؤتمر مدريد، والمادتين 59 و60 من مؤتمر الجزيرة الخضراء. فأي متغيرات شهدتها الزراعة المغربية بعد هذا الاختراق القانوني للأوروبيين؟ وإلى أي حد أسهموا فعلا في تطويرها بنية وإنتاجية؟

ثانيا: محاولات فرنسا لتحديث الزراعة المغربية

راهنت فرنسا على ثلاثة مداخل أساسية لتغيير معطيات الواقع الزراعي بالمغرب، من خلال التشريع أولا، لضمان الأراضي للمعمرين، ثم التنظيم، للتحكم والتوجيه والتأطير، وأخيرا التمويل للدفع بالزراعة العصرية نحو الريادة.

---

[12]- أحمدتفاسكا، **الفلاحة الكولونيالية في المغرب 1912-1956**، مطابع أمبريال، الرباط، 1998،ص. 33.

1- التشريع والتنظيم والتمويل

عندما سقط المغرب تحت الاحتلال، كانت الإدارة الفرنسية تدرك جيدا أن الوجود الفرنسي سيظل مهزوزا ما لم يستند إلى دعامة من المستوطنين المزارعين الفرنسيين، يضربون جذورهم في أعماق التربة المغربية. لكن ما وقف حائلا دون ذلك أن لجميع الأراضي المغربية ملاكها. بالإضافة إلى أن "ليوطي" (Lyautey) لم يكن يرغب، فيما يبدو، بإعادة التجربة الفرنسية في الجزائر بكل مساوئها، وهي التجربة التي أدت إلى تشريد الجزائريين ونهب أراضيهم لتلبية الحاجيات الضرورية من الأراضي الزراعية لجيش المستوطنين الأوربيين. وكان من المستحيل إيجاد صيغة تلبي رغبة الذئب وتحمي الحمل في نفس الوقت. وجاء الحسم لفائدة مصالح المستوطنين المزارعين التي صارت فوق كل اعتبار خاصة بعد أن تكتلوا في شكل جماعات للضغط؛ فلم تصمد أمام نزوات لوبي المعمرين لا إرادة ليوطي الباحث عن الإمساك بالمغرب بقبضة من حديد في قفاز من حرير ولا أي شكل من الاعتبارات الإنسانية والأخلاقية لاسيما أن الفلاحة شكلت منذ البدء قاعدة لوضع الخرائط العسكرية الفرنسية لاحتلال المغرب، إذ كانت قوات الاحتلال تقيم مراكزها العسكرية في المناطق الخصبة كمراكز أمامية وعندما يستتب الأمن لقواتها الغازية في المنطقة يتحول الموقع العسكري إلى مركز للاستيطان الزراعي الأوروبي أو يختفي المركز إن لم تكن للمنطقة أهمية زراعية[13].

لكل هذه الاعتبارات، نشطت مصالح إدارة الحماية "لتحديد المالك الحقيقي للأرض" قصد كسر تعقيدات البنية العقارية وتلبية رغبات المعمرين. فأعادت طرح سؤال امتلاك المغاربة للأرض تارة باسم استرجاع أراضي الدولة التي استولى عليها السكان في مراحل ضعف السلطة المركزية، وتارة بحجة حصولهم عليها بتواطؤ من عناصر قيادية في السلطة المركزية، وتارة أخرى، وبكل بساطة، لعدم قدرة الفلاحين المغاربة على الإدلاء بالوثائق الإدارية التي تثبت ملكيتهم لهذه العقارات. مع العلم أنه من النادر في المغرب قبل الحماية اللجوء إلى توثيق البيع للأرض. وفي حالة وجود هذه الوثائق، كان يتم الطعن فيها بحجة أنها مزورة أو صورية لتبرير استيلاء إدارة الحماية على عقارات المغاربة. ولم تفلت من ذلك حتى أراضي الأحباس التي أجازت تشريعات الحماية تبادلها العيني أو النقدي لتبرير الاستيلاء عليها. هكذا صدرت

---

[13]- تفاسكا، **الفلاحة الكولونيالية**،ص.13 .

سلسلة من التشريعات شكلت القاعدة القانونية للاستيلاء على الأراضي المغربية أهمها:

- 1 دورية الصدر الأعظم (الوزير الأول) بتاريخ 1 نونبر 1912 المتعلقة بتحديد الفارق بين الأراضي القابلة للتفويت والأراضي غير القابلة للتفويت وبإعادة تنظيم الملكية العقارية.

- 2 ظهير 12 غشت 1913 المؤسس لنظام التحفيظ العقاري.

- 3 ظهير فاتح يوليوز 1914 الذي اعتبر قاعدة تشريع الري بالمغرب، وجعل من جميع مياه السطح ملكية عمومية. وفي 8 نونبر 1919 صدر ظهير مكمل وضع ضمن الأملاك العمومية المياه الجوفية وجميع المستنقعات كيف ما كان نوعها. وفي فاتح غشت 1925 صدر ظهير حدد قواعد استغلال المياه ومنع حفر الآبار بدون رخصة ما عدا إذا كانت كمية المياه المستخرجة أقل من 40م3.

- 4 ظهير يناير 1916 المحدد للمسطرة الإدارية من أجل تحديد الأملاك الخاصة. ويعتبر هذا الظهير من القواعد الأساسية التي استندت إليها إدارة الحماية لبناء الأسس القانونية للاستيطان الزراعي الرسمي.

- 5 قرار 9 نونبر 1916 المتعلق بتأسيس "لجنة الاستيطان" التي تتولى توزيع الأراضي على المزارعين الأوربيين.

- 6 ظهير 27 أبريل 1919 الذي اعتبره البعض بمثابة "ميثاق حقيقي للأرض في المغرب". إذ فتح الباب على مصراعيه للحصول على الأراضي الجماعية بحجة إعادة تنظيمها أو بدعوى المصلحة العامة أو لأجل الاستيطان حيث أصبح من الممكن شراء أو كراء هذه الأرض[14].

بعد مرحلة التشريع التي تطورت مع الزمن ومتغيراته إنْ تعديلا أو إضافة أو تكميلا، جاءت مرحلة التنظيم. وتوزع الاستيطان الزراعي بين رسمي وخاص، وحرصت

[14]- تفاسكا، **الفلاحة الكولونيالية**، ص.36-40.

إدارة الحماية على التوجيه والتنظيم والتأطير ليكون الاستيطان الزراعي منسجما مع المقاولة الاستعمارية وفي خدمتها. لذلك لم يكن من الصدفة أن يتوزع الاستعـمار الزراعي الرسمي، الذي انطلق سنة 1918 بعد تأسيس "لجنة الاستيطان" سنة 1916، بين صغير ومتوسط وكبير، وكل شيء صمّم لغرض معين ولوظيفة ما. وكانت الحصيلة انتقال الأراضي التي استولى عليها المعمرون من 100000 هكتار سنة 1913 إلى أزيد من مليون هكتار مع نهاية عهد الحماية، موزعة بين 289 ألف هكتار للاستعمار الرسمي و728 ألف هكتار للاستعمار الخاص"[15]

وجاء دور التمويل بعد مرحلتي التشريع والتنظيم، حيث تم رصد كل الإمكانيات المالية الضرورية لإنجاح طموحات المعمرين من مساعدات مالية وقروض وجوائز تشجيعية وامتيازات ضريبية، وأنشأت لهذا الغرض عدة مؤسسات مما جعل الباحث الفرنسي "ألبير غليوم" (Albert Guillaume) يصف حظوة المزارعين الفرنسيين لدى إدارة الحماية بالقول: "**بينما كان المستوطن الزراعي الجزائري في نهاية القرن التاسع عشر يمسك المحراث بيده مثل الفلاح بفرنسا، فإن المستوطن الزراعي المغربي قد انطلق في كل مكان تقريبا من مستوى عال بفضل القروض الفائضة التي كانت تقدمها له الهيئات الرسمية...**"[16].

غير أنه في مقابل هذا المزارع الأوروبي المحظوظ والمدعوم تقنيا وماليا من أجل إنتاج موجه أساسا للتصدير، كان المزارع المغربي أو ما كان يعرف بـ"المزارع الأهلي" يواجه قدره لوحده ضمن زراعة تقليدية موجهة لتغذية الساكنة المحلية وبأدوات بسيطة، رغم محاولات الدعم التي ظلت محدودة سواء ما تعلق منها بجمعيات الاحتياط الأهلي التي أنشأت منذ سنة 1917 أو التعاونيات أو قطاعات الإشعاع والتأطير النموذجية أو حتى تجربة الري ببني عمير، والتي سنفصل فيها القول لاحقا.

2 - إستراتيجية الري في مشروع تحديث الزراعة المغربية.

نسجل في البداية، مع الباحث الأمريكي"ويلسيورينجن"(WillSwearingen)، أن سياسة القمح استقطبت الجهود الاستعمارية في مجال التنمية خلال النصف الأول من

---

[15]-ألبير عياش، **المغرب والاستعمار حصيلة السيطرة الفرنسية**، ترجمة عبد القادر الشاوي، نور الدين سعودي، مراجعة وتقديم إدريس بنسعيد، عبد الأحد السبتي، دار الخطابي، الطبعة الأولى، أبريل 1985، ص. 173-179.

[16]- تفاسكا، **الفلاحة الكولونيالية**، ص. 40.

فترة الحماية، وذلك من أجل خلق مخزن حبوبلفرنسا في المغرب، وقد ارتكزت هذه السياسة على نظرة خاطئة للواقع المحلي، وعلى صورة مثالية لبلد كان جزءا من "مخزن روما القديم". فبعد إسهام القمح المغربي في تغذية فرنسا إبان الحرب العالمية الأولى، اتضح أن الإنتاج الكولونيالي بالبلد المحمي من القمح كان ينافس مباشرة الإنتاج بالمتروبول، في وقت كانت فيه تكاليف إنتاج القمح المغربي مرتفعة مما جعل تسويقه في السوق العالمية عملية مستحيلة وبالتالي كان يتوجب على الدولة المستعمرة امتصاصه.

فانفجرت أزمة خطيرة سنة 1929 حين لجأت فرنسا، عندما حققت الاكتفاء الذاتي من القمح، إلى تحديد سقف الكميات المسموح إدخالها إليها من هذه المادة دون ضرائب. والنتيجة، إعلان ما يقرب من ربع المعمرين الرسميين وعدد من المعمرين الخواص إفلاسهم نتيجة هذه السياسة الحمائية، وقد كشفت هذه الأزمة بشكل واضح بأن سياسة القمح كانت كارثية"[17]. فمجال انتشارها ظلّ محدودا فيما عرف بالمغرب النافع، ولم تتح إمكانية حدوث اختراق عسكري سريع لما بقي من المغرب غير خاضع للاحتلال، لذلك حذر الخبراء الاقتصاديون وفي مقدمتهم "روني هوفر" (R. Hoffherr) من الاقتصار على نوع واحد من الزراعة لأنه سيربط مصير الاقتصاد المغربي بمنتوج واحد، وسيسقط الزراعة المغربية في الجمود والروتينية"[18]. كما حذر الخبراء السياسيون من مغبة الاستمرار في نفس النهج، ودعوا فرنسا، التي تتطلع إلى بسط سيطرتها على كل التراب المغربي، إلى البحث عن شكل من التطبيع والتقارب مع "الأهالي" لقطع الطريق على الحركة الوطنية الناشئة.

فتمت دعوة المهندسين الزراعيين لوضع خطة جديدة لتصحيح مسار الفلاحة المغربية من جهة، والسعي إلى بلورة مشروع من شأنه تحقيق إصلاح اجتماعي يخلق نوعا من المصالحة مع "الأهالي"، ويعمل على إدماجهم في مشروع الحماية. ومنذ ذلك الحين، صار الري الحديث في صلب النقاش حول التنمية الزراعية بالمغرب، وتم الانتقال، في سياق الأزمة الاقتصادية العالمية، من سياسة "دعه يعمل" إلى سياسة الاقتصاد الموجه، وهو ما أكده أيضا وصول الجبهة الشعبية للحكم في فرنسا سنة 1936

17-Swearingen,**Moroccan**, op. cit, pp. 15-35.

18-Hoffherr, **L'économie**, op.cit, p. 146.

ودعمها لهذا التوجه"[19]. في هذا السياق، قامت ست بعثات من المعمرين الفرنسيين خلال الفترة الممتدة من 1929 إلى 1933 بزيارة لولاية كاليفورنيا، وتجند كل من الملحقين التجاريين وعملاء خاصين في عملية سماها "سويرينجن"بعملية تجسس فلاحي لفائدة الحماية الفرنسية"[20]. هكذا تم نقل، وبسرعة، طرق وأساليب الفلاحة وتقنيات السقي وأنواع الفواكه والخضراوات التي تم اختيارها، كما جرىنقل استراتيجيةتسويقها بنجاح من كاليفورنيا إلى المغرب. والحاصل أنه منذ سنة 1934 ظهرت سياسة فلاحية استعمارية جديدة مقتبسة من كاليفورنيا قامت على تنمية السقي وتصدير الحوامض والبواكر، وهو المشروع الذي وضعته البعثة الرسمية العائدة من كاليفورنيا في تقريرها المعنون بـ" من لوس أنجلس إلى الرباط"[21]".

وفي نهاية الثلاثينات، تم استيعاب الإستراتيجية "الكاليفورنية" في منظور واسع للتنمية لمواجهة مخلفات الجفاف، وبروز الحركة الوطنية المغربية ونتائج أول إحصاء حقيقي للسكان سنة 1936 الذي كان بمثابة إنذار بالخطر. ولتفعيل هذه الإستراتيجية قررت الإدارة الاستعمارية سنة 1938 الشروع في تهيئة شاملة لمجاري المياه بالمغرب، وتم وضع مخطط يمكن وصفه بالمثالي والطموح على حد تعبير "سويرينجن"، هدف إلى سقي مليون هكتار في حدود سنة 2000[22]. فالسقي داخل هذا المخطط لم يخصص فقط للزراعة الاستعمارية الموجهة للأسواق الأجنبية، ولكن أيضا، وفي مجال محدود، وفي شروط دقيقة جدا لفلاحة المزارعين المغاربة. كما هدف إلى جعل الفلاحة الكولونيالية قابلة للحياة والاستمرار وقادرة على تلبية حاجيات السكان المحليين المتزايد عددهم باستمرار، وجر البساط من تحت أقدام الحركة الوطنية بالبرهنة جليا على جهود فرنسا المكرسة لتنمية المغرب.

هكذا أجرى المهندسون الزراعيون الفرنسيون العديد من الأبحاث والدراسات، وظهر بشكل واضح أن المشكلة الأساس تتمثل في الماء، فوجهت إدارة الحماية إلى المهندسين أنفسهم بمختلف تخصصاتهم الأسئلة التالية:

19- Mina Kleiche, « Aux origines du concept de développement, Quand l'irrigation devient enjeu de réforme agricole: Nouvelle mise en ordre du paysage rural marocain dans l'entre deux guerres », in **HespérisTamuda**, vol. XXXlX, fasc.2, pp. 175-179.

20- Swearingen, **Moroccan**, op. cit. p. 74.

21-Kleiche, « Aux origines»,op. cit, pp. 184-185. Swearingen, **Moroccan**, op. cit. p. 71.

22-Swearingen, **Moroccan** ,op. cit. pp. 102-107.

- 1 كيف يمكن اختيار قطعة أرضية تصلح لأن تكون بستانا مسقيا؟

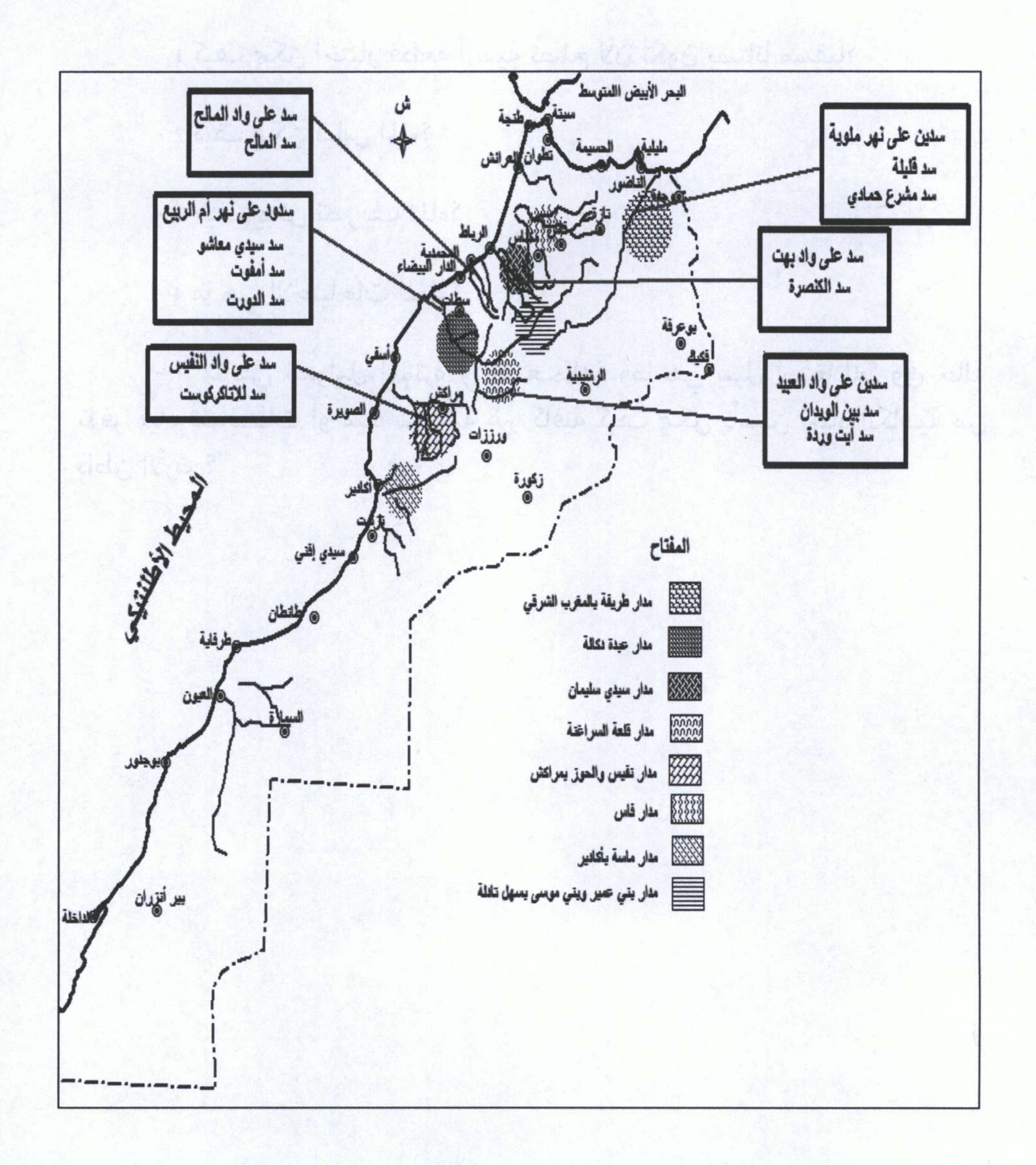
- 2 كيف يمكن قياس الماء؟

- 3 كيف يمكن تصريف الماء؟

- 4 ما هي الاحتياجات للماء؟

- 5 ما هي العوامل المؤثرة في استعـماله؟ وما هي سبل استغلاله؟ وفي حالة توفر مياه تساقـطات أو مياه سطحية غير كافية كيف يمكن تأميـن المياه الكافـية من باطن الأرض؟"[23].

23-Kleiche, « Aux origines» ,op. cit, p. 185.



السدود والمدارات المسقية بالمغرب خلال فترة الحماية

لقد طرحت عدة حلول ومقترحات للبحث عن المياه الجوفية أو إنشاء سدود صغيرة، لكن الاختيار النهائي حسم لصالح مشاريع الري الكبرى وبناء السدود. فما هي أهم السدود وما هي أهم المدارات المسقية التي تم إنشائها خلال فترة الحماية؟

توجد بالمغرب، في جميع الاتجاهات، عدة أنهار كبرى تنبع من الجبال الأطلسية والريفية. وتخترق، في مسيرتها نحو مصابها، المناطق الفلاحية الكبرى، ومناطق التجمعات السكانية الرئيسية. ومن أهم هذه الأنهار الكبرى ملوية، سبو، أم الربيع، تانسيفت، سوس، أبو رقراق ودرعة. بعد أن أدركت فرنسا مبكرا دور الثروة المائية في نجاح برامجها الاقتصادية في المجالات الفلاحية والصناعية والعمرانية، بادرت إدارة الحماية إلى فرض هيمنتها على الثروة المائية المغربية لتوظيفها، إلى جانب العناصر الاقتصادية الأخرى التي استولت عليها، لضمان نجاح الاستعمار في غاياته الاقتصادية والبشرية. فرصدت لمشاريع الري حصصا مهمة من الأموال؛ ففي قرض 1920 الذي بلغ 744.4 مليون فرنك، خصصت للري 51 مليون فرنك. ولمواجهة صعوبات تمويل الأشغال الهيدروليكية، نصّ ظهير 4 يناير 1927 على تأسيس صندوق الري الزراعي والاستيطان. وخلال الفترة الممتدة من 1949 إلى 1953، بلغت حصة الهيدروليك من النفقات العمومية 28 مليار فرنك، وفي المخطط الاقتصادي 1954-1957 خصصت 14 مليار فرنك للمدارات المسقية الكبرى[24].

أما أهم السدود المغربية التي شيدت في عهد الحماية فهي:

•1 ثلاثة سدود على نهر أم الربيع؛ أولها سد سيدي معاشو الذي كان الحلقة الأولى في شبكة السدود المغربية، دخل حيز الاستغلال سنة 1929، وسمح هذا المشروع بسقي 50000 هكتار بسهل تادلة، ثم سد أمفوت الذي انتهت أشغال بنائه سنة 1944 وهدف إلى ري 200000 هكتار في منطقة عبدة ودكالة. أما السد الثالث على النهر نفسه (أم الربيع) فهو سد الدورات الذي أنجز سنة 1950.

---

[24]-تفاسكا، **الفلاحة الكولونيالية**، ص.111.

•2 سد المالح على واد المالح، يقع قرب المحمدية، انطلقت أشغال بنائه سنة 1927، ودخل حيز الاستغلال سنة 1931، وهدف إلى ري حوالي 400 هكتار من بساتين المزارعين الأوربيين.

•3 سد لالة تاكركوست على واد النفيس، بدأت أشغال بنائه سنة 1929، وأتاح ري 30000 هكتار بحوز مراكش.

•4 سد الكنصرة على واد بهت، هدف إلى ري 30000 هكتار في سهل سيدي سليمان، ودخل حيز الاستغلال سنة 1935.

•5 سد بين الويدان وسد أيت وردة على واد العبيد، وهما المشروعان اللذان جرت دراستهما منذ سنة 1927، ولكن لم يبدأ استغلالهما إلا في سنة 1953، والغاية هي سقي ما بين 50 ألف و75 ألف هكتار لتشكيل النواة الأولى للمدار المسقي بني عمير وبني موسى بسهل تادلة.

•6 سد قليلة وسد مشرع حمادي على نهر ملوية، وهما حصيلة صيغة توافقية تمت سنة 1927 لاستغلال مياه حوض ملوية بين إدارتي الحماية الفرنسية والاسبانية، ومكن هذا المشروع في منطقة الاحتلال الفرنسي من ري 37 ألف هكتار في مرحلة أولى، تضاف إليها 40 ألف هكتار لسد مشرع حمادي الذي بدأ استغلاله سنة 1955.

إلى جانب هذه السدود الكبرى كانت هناك مجموعة من السدود الصغرى على أنهار أخرى في مختلف أنحاء المغرب، ومشاريع سدود أخرى لم يكتب لها أن ترى النور لأسباب مالية[25].فما هي أهم المجالات المسقية التي استفادت من هذه المشاريع؟

أتاحت شبكة السدود هذه إمكانية إنشاء مجموعة من المدارات المسقية، ازدادت اتساعا مع تطور البحث الهيدروليكي والبنيات السقوية في المغرب. ومن أهم المدارات المسقية الأولى التي عرفها المغرب أذكر ثمانية مدارات مهمة هي:

25- Swearingen,**Moroccan**, op. cit. pp. 52-54.

- 1 مدار طريفة بالمغرب الشرقي، ظهر هذا المدار في الواقع قبل الحماية، إذ استعمل الفلاحون المغاربة المياه الجوفية بواسطة الضخ لري أشجار البرتقال، وبلغت مساحة مدار طريفة 40 ألف هكتار، وأغلب أراضيه كانت بيد المعمرين.

- 2 مدار عبدة دكالة، انقسم هذا المدار إلى ثلاثة مدارات فرعية بلغت مساحتها الكلية القابلة للري 140 ألف هكتار في ملكية أوربيين ومغاربة، وكانت تجلب إليها المياه من نهر أم الربيع.

- 3 مدار سيدي سليمان، كانت تجلب المياه لهذا المدار من سد الكنصرة، بلغت المساحة المسقية منه مع مطلعِ الخمسينات 9000 هكتار منها 7000 هكتار في ملكية الأوربيين، ونص المشروع على ريِّ 35 ألف هكتار.

- 4 مدار قلعة السراغنة، بلغت مساحته 25 ألف هكتار، وكانت تجلب إليه المياه من أفورار بتادلة.

- 5 مدار نفيس والحوز بمراكش، تراوحت المساحة المسقية في المدار بفضل سد لالة تاكركوست بين 5000 و20000 هكتار.

- 6 مدار فاس، هدف إلى ريّ 40 ألف هكتار بمياه سد مديز، وإصلاح سد سبو العلوي.

- 7 مدار ماسة بأكادير، كانت الغاية من إنشائه تتمثل في ريّ مساحة تقدر بـ 7000 هكتار بمياه سد تانكيست على نهر ماسة[26].

- 8 مدار بني عمير وبني موسى بسهل تادلة، سأتوقف مطولا، نوعا ما، في معالجة موضوع هذا المدار لتميزه عن باقي المدارات الأخرى كمدار مسقي صمم خصيصا لإنجاز تجربة نموذجية، أو بتعبير ألبير عياش، مثَّل تجربة استعمار أهلي سلطوي استثنائية في إفريقيا الشمالية بالنظر لحجمها على الأقل[27]. فقد ترافق وصول الجبهة الشعبية للحكم في فرنسا سنة 1936، التي وسعت أكثر السياسة الموجهة

---

[26]-تفاسكا، **الفلاحة الكولونيالية**، ص. 118-122.

[27]-ألبير، **المغرب والاستعمار**، ص. 271-272.

للاقتصاد، مع برنامج تعاوني طموح للحد من صعود الحركة الوطنية المغربية، تجسد ذلك في المغرب سنة 1936 من خلال إنشاء المقيم العام الجديد الجنرال "نوكيس" (Noguès) للجنة الري، التي خلصت إلى وضع أول مدار مسقي لفائدة السكان المحليين في سهل بني عمير بتادلة. وكلف المراقب المدني لمنطقة تادلة بتوزيع القطع الأرضية المسقية وفق معايير مضبوطة. وقدرت الإدارة أنه يجب سقي 3 هكتارات لضمان حياة عائلة واحدة، وكان عدد العائلات يقدر بـ 2500 عائلة في سهل بني عمير مما يعني توفير 7500 هكتار[28].

أعطت حكومة "فيشي" الموافقة على خلق مؤسسة لإدارة وتدبير استغلال الأراضي بالمدار المسقي. وفي دجنبر 1941، تم إنشاء مكتب الري لبني عمير الذي كان دوره يتمثل في تنسيق عمل مختلف المصالح (الفلاحة، الأشغال العمومية، البستنة، البحث الزراعي، والهندسة القروية...) المتدخلة في المدار المسقي لتادلة، والتوفر على الإمكانيات الضرورية لانطلاق مقاولة من هذا الحجم، ومحاولة تأمين تدبير مستقل لها. ومكن المكتب من مد شبكة القنوات مما جعل المجال المسقي ينتقل من 2000 هكتار سنة 1940 إلى 13000 هكتار سنة 1949[29].

تقول الباحثة مينة كليش عن تميز هذه التجربة وفرادتها: **"أرادت إدارة الحماية بخلقها للمكتب إحداث نوع من الصدمة النفسية في أوساط الساكنة المحلية وإدخالها في عملية تحديث من شأنها خلخلة البنيات (...)، يتعلق الأمر بنوع من التحول الداخلي لنمط الإنتاج.لقد كان هذا النظام من المساعدة، داخل بنية تحكمية اعتمدت الكثير من وسائلالتدخل والتوجيه والإشراف من طرف موظفي إدارة الحماية، متناقضا تماما مع سياسة دعه يعمل المتبعة في منطقة الغرب خلال نفس الفترة. ذلك أن الماء بمنطقة الغرب كان موجها أصلا لفائدة المعمرين مما يعني أن تدخل الإدارة كان غير ذي جدوى..."**[30].

28-Kleiche,« Aux origines», op.cit, pp. 188-189.Swearingen, **Moroccan**, op. cit, p. 91.

29-Swearingen, **Moroccan**, op. cit, pp. 112-115. Kleiche, « Aux origines», op. cit, p. 185.

30-Kleiche,« Aux origines», op. cit, p. 193.

خاتـمـة.

يمكن أن نميز داخل الأربعين مليون هكتار من الأراضي المغربية التي كانت تابعة لإدارة الحماية بين:

- 4.5 إلى 5 مليون هكتار مزروعة.
- 2.5 إلى 3 مليون هكتار أراضي في حالة استراحة.
- 0.45 مليون هكتار من الكروم والبساتين والحدائق.
- 3.8 مليون هكتار غابات.
- 7.5 مليون هكتار مراعي وأراضي قابلة جزئيا للزراعة بعد استصلاحها.
- 2.5 مليون هكتار حلفاء.

أي حـوالي 21.950 مليون هكتار التي يمكن اعتبارها أراضي صالحة للاستعـمال والاستغلال. أما الأراضي القابلة للزراعة فعلـيا فلم تتجاوز 5 ملايين هكتار، أي ما يعادل ربع المساحة القابلة للاستغلال وَثُمن مجموع مساحة البلاد الخاضعة للسيطرة الفرنسية[31].

وأنتجت التجربة الاستعمارية في الميدان الفلاحي نشاطا زراعيا بنمطين عصري وتقليدي أو "أهلي". وكان القطاع العصري هو المستفيد الأكبر من المساعدة الحكومية، وهو قطاع كان في مجمله ممكننا، يزرع منتوجا منتقى بعناية وبمردودية عالية (إنتاج الضعف بالنسبة للحبوب)، مقارنة مع القطاع "الأهلي". إضافة إلى كون القطاع العصري مثل تقريبا كل الإنتاج الموجه للتصدير، وكذا مجموع الأراضي المسقية بوسائل

31-Emile Miège, « La modernisation de l'agriculture et ses problèmes au Maroc », in B.E.S.M, vol. XIX, no.68, 1956, p. 336..لمزيد من التفاصيل أنظر الجدول المرفق بالمقال أسفله

حديثة. والحصيلة سنة 1956؛ وجود مساحة مسقية مستغلة بأدوات تقنية تقرب من 70.000 هكتار من بينها 38000 هكتار تقريبا في ملكية المعمرين الأوربيين و12000 هكتار

لكبار الملاكين المغاربة و20000 هكتار لصغار الفلاحين في منطقة بني عمير، التي احتضنت تجربة استثنائية في الري العصري "الأهلي" كما سبقت الإشارة إلى ذلك. لذلك كان على المغرب المستقل أن يواجه هذا المشكل الكبير المتمثل في الفرق بين القطاعين العصري والتقليدي في المجال الفلاحي. وهو مشكل جدي بالنظر لأبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية الكبيرة. فما يقرب من مليون و300 هكتار في القطاع الفلاحي العصري اعتبرت بصفة عامة أحسن أراضي البلاد كانت في ملكية 5900 أوروبي و1700 مغربي.ومن جانب آخر هناك ما يقرب من ستة ملايين ونصف مليون هكتار في القطاع التقليدي قسمت بين مليون و40 ألف عائلة مغربية، مع وجود ما يقرب من 500 ألف عائلة مغربية بدون أرض تقريبا.

إذا كان المغرب قد انتقل من مساحة محروثة سنة 1910 قدرت بمليون هكتار، فإن الجزء الخاضع للحماية الفرنسية ارتفعت المساحة المزروعة به إلى حوالي خمسة ملايين هكتار، مع استمرار هيمنة زراعة الحبوب التي لم تنزل عن 90% من حجم المساحة المزروعة رغم أدوات الري وأساليب التحديث. مما جعل التحدي الأكبر أمام سلطات الحماية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية هو ضمان تغذية الساكنة. وهو موضوع اشتغل عليه لأزيد من عشر سنوات المهندس الزراعي "إميل مييج" (Emile Miège) صاحب أول مركز للتجارب الفلاحية بالمغرب، وانتهى إلى الإقرار بفشل التجربة الفرنسية بالمغرب في المجال الزراعي ودعا المغاربة إلى تنويع تغذيتهم وعدم الاقتصار فقط على الحبوب[32].

---

[32]-نفس السياسة سبق أن دعا إليها RobertPissaloux التونسيين في مقاله:
« Production agricole et alimentation en Tunisie », in **Les cahiers de Tunisie**, no.12, 1955.

I-TERRES ENSEMENCEES ET PLANTEES.	ANNEE 1954			ANNEE 1955		
	(1)	(2)	(3)	(1)	(2)	(3)
Terres ensemencées:						
Cultures à graines et industrielles:						
Céréales...	4.050,3	327,2	4.377,5	3.924,5	335,6	4.260,1
Légumineuses ...	185,3	85	270,3	187,3	64,2	251,5
Cultures industrielles....	67,7	11	78,7	54,6	10,9	65,5
Cultures diverses...	44,5	0,3	44,8	46,8	0,4	47,2
TOTAL.....................	4.347,8	423,5	4.771,3	4.213,2	411,1	4.624,3
Cultures fourragères...	6,4	15,9	22,3	5	15,8	20,8
Cultures horticoles...	47,2	12,8	60,0	49	12,1	61,1
TOTAL des terres ensemencées	4.401,4	452,2	4.853,6	4.267,2	439,0	4.706,2
Vignobles et plantations arbustives:						
Vignobles...	21,5	53,9	75,4	22,2	53,5	75,7
Oliviers...	109,3	12,5	121,8	114,6	12,9	127,5
Vergers et plantations fruitières	243,2	44	287,2	271,1	26,0	297,1
TOTAL vignobles et vergers.	374	110,4	484,4	407,9	92,4	500,3
TOTAL des terres ensemencées et plantées...	4.775,4	562,6	5.338,0	4.675,1	531,4	5206,5
II-JACHERES TEMPORAIRES.			2.442,0			2.573,5
TOTAL des terres cultivées			7.780,0			7.780,0
Dont TOTAL des terres en rotation			7.295,6			7.279,7
III-PARCOURS ET TERRAINS CULTIVABLES PARTIELLEMENT APRES TRAVAUX			7.570 ,6			7.567,0
IV-ZONE FORESTIERE:						
Boisements et forêts...			3.899,4			3.903,0
Zone alfatière...			2.200,0			2.200 ,0

V-MERJAS:			90,0			90,0
Superficies du territoire agricole			21.540			21.540
Superficies non utilisables ou mortes			17.540			17.540
Superficies totale du territoire			39.080			39.080

REPARTITION DU TERRITOIRE (en milliers d'hectares) *
Source: Bulletin économique et social du Maroc, Vol XIX, n°68, Mars 1956, p.421.

(1) Marocains ; (2) Européens ; (3) Totaux.